# صلح العرف .. بين الإجحاف والهروب من إجراءات المحاكم

## الصلح بالقضاء يأخذ وقتا أطول في حل النزاعات والعرف قد ينتج المشكلة مجدداً

**.. في الوقت الذي نجح الصلح في حل العديد من القضايا والمشاكل إلا أنه يتم أحيانا في ظروف غير مناسبة مما يعقد المشاكل ويضر بالمتخاصمين.**

**الصلح: هو حل النزاع بين طرفين بتراضيهما فيما لا يخالف الشرع وله أهمية في الفقه الإسلامي كون عقده يأخذ صورا شتى في المعاملات المالية فتارة يتمخض عن كونه عقد معاوضة بيعا أو سلما أو إجارة ، وتارة أخرى يؤول إلى عقد من عقود التبرع وتارة ثالثة يتمخض عن محض إبراء أو إسقاط ، وفي الفقه الوضعي أثار جدلا كبيرا منذ عهد القانون الفرنسي واشتهرت دراسته بالصعوبة والغموض.**

**تحقيق/مفيد درهم**

الصلح ثابت بالكتاب قال تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما) والسنة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (الصلح جائز بين المسلمين) .. والإجماع إلا أنه ورغم أهميته يتم أحيانا بحسب ما قاله الدكتور محمد عبده ثابت في ظروف غير مناسبة مما يؤدي إلى تعقيد المشاكل وإلحاق الضرر بأحد المتخاصمين.

ويذكر أحد مهجري الجعاشن أنه أجبر على الصلح على ترك حقه.

وأدى فقدان عبدالحميد الشرعبي الثقة بالقضاء إلى تخليه عن كثير من حقوقه بواسطة صلح أعوج ولا حبال القضاء الطويلة وغير المنتهية.

ويتهم صالح علي الصعدي بعض المتنفذين بإجبارهم على الصلح الذي فيه إجحاف للكثير من حقوقهم.

ويؤكد عبدالله محمد الرماس على أن غياب الخبرة الكافية لدى بعض القائمين على الصلح بين الناس وبالذات أصحاب النفوذ عقدت المشاكل وأضرت بالمتخاصمين. ورغم أن مجتمعنا قبلي والصلح هو الحل الأمثل للكثير من مشاكله إلا أن الكثير من المشاكل التي حلت بالصلح تسير إلى الوجاهة أكثر من مرة مما يقتضي إعادة النظر في ذلك.

وقال أحد المحامين المترافعين في قضايا العمال: لحظة تنفيذ الأحكام تخضع الكثير من القضايا لصلح يجحف فيه حق العامل لصالح رب العمل.

ويعتقد الدكتور عادل الهويدي – أخصائي علم نفس أن أسباب تعقد مشاكل الصلح وضياع الحقوق ترجع إلى إكراه المتخاصمين على الصلح المجحف بحقهم من قبل البعض وفقدان ثقة المتخاصمين بالبدائل الناجعة.

### مسوغ قانوني

ويقول الشيخ عبدربه أحمد سالم العمري – عضو مجلس النواب: (ينبغي أن يكون الصلح بين القبائل المتخاصمة تحت مسوغ قانوني وأن يرشح للمصالحة أشخاص ذوي معرفة وأهل خير ويعملون على إصلاح ذات البين وتقريب وجهات النظر والحيلولة دون تفاقم وتضخيم القضايا، والدعوة إلى الصلح العام بين القبائل حكيمة وجاءت لتحل كثيراً من القضايا وتحد من النزاعات.

ويتمنى عبدالله أبو طالب – أمين عام المجلس المحلي بمدينة رداع من الدولة تشكيل لجنة للصلح العام بين جميع القبائل المتخاصمة.

ويقول المحامي محمد أمين علي: يستغل بعض دخلاء المهنة صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية وضعف إمكانيات المدعي في إقامة صلح مجحف بحق المدعي مما يقتضي الحد من هذه المشكلة.

### إكراه

من جهته يتحدث توفيق عبدالله القباطي – مدير المتابعة والإحصاء بنيابة استئناف شمال أمانة العاصمة قائلاً: (أحكام الصلح سيدات الأحكام القضائية وتنفذ مباشرة من قبل المصلحين والمحاكم الابتدائية وفي حالة ظهور إكراه أو غبن أو تدليس في بعض قضايا الصلح ووجدت أدلة على ذلك يتقدم المدعي إلى الجهات القضائية التي تتخذ إجراءاتها وفقا لما نص عليه القانون).

ويضيف القباطي: (القضاء يلزم الأطراف بتنفيذ أحكام الصلح كاملة وفي حالة تعثر بعض نقاط الأحكام ورجوع الأطراف إلى القضاء الذي يلزمهم بالتنفيذ، وإذا طلب الأطراف من القاضي التصالح في القضايا المنظورة أمام المحاكم يقوم الأخير بتحديد موعد لذلك، وإذا تم فيه التصالح يصدر حكم بانقضاء الدعوى بالتصالح ويدعو الذين يسعون إلى توكيل محامين للترافع في قضاياهم أن يقيدوهم بعدم الصلح إلا بموافقتهم من أجل الحد من المشاكل الناجمة عن ذلك).

## مختصون: فقدان الثقة بالقضاء والإكراه من أبرز أسباب أحكام الصلح المجحفة